شبكة إنفاذ الجرائم المالية الأمريكية (FinCEN) تعطّل بعض أنظمتها بعد اختراق سيبراني



أعلنت FinCEN التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية عن وصول غير مصرّح به إلى مجموعة محدودة من أنظمتها، وأوقفت بعض الأنظمة احترازياً.

- أعلنت FinCEN، التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية، عن حادث سيبراني يوم الثلاثاء.
- وصفت الجهة الحادث بأنه وصول غير مصرّح به إلى مجموعة محدودة من أنظمتها.
- جرى فصل بعض الأنظمة عن الشبكة كإجراء احترازي.
- تجمع الجهة بلاغات الأنشطة المشبوهة وإفصاحات أخرى بموجب قانون سرية المصارف (BSA) من البنوك ومؤسسات مالية أخرى.

أعلنت شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN)، وهي جهة تابعة لوزارة الخزانة الأمريكية، عن حادث سيبراني تضمّن وصولًا غير مصرّح به إلى مجموعة محدودة من أنظمتها. وجاء الإعلان يوم الثلاثاء، مع الإشارة إلى أنها أوقفت بعض

الأنظمة عن العمل كإجراء احترازي.

ما المعروف حتى الآن

تجمع FinCEN بلاغات الأنشطة المشبوهة وإفصاحات أخرى بموجب قانون سرية المصارف (BSA) من البنوك ومؤسسات مالية أخرى. والمصدر موجز؛ فهو لا يوضح كيفية وقوع الاختراق ولا الجهة المنفذة ولا الأنظمة المتأثرة ولا ما إذا جرى الاطلاع على أي بلاغات. وينبغي اعتبار هذه النقاط غير معلومة إلى حين صدور تفاصيل إضافية من FinCEN أو من جهات أخرى.

الأهمية للمؤسسات في المملكة

يذكّر الحادث بأن منصات المعلومات المالية والتقارير الرقابية تحتفظ ببيانات حساسة وتمثل هدفاً جاذباً. وتقدّم البنوك والمؤسسات المنظَّمة في المملكة تقارير مماثلة إلى جهاتها الإشرافية، وتعتمد على قنوات مرتبطة بأطراف ثالثة وجهات حكومية. ولم يذكر المصدر أي أثر على مؤسسات سعودية، فلا داعي للقلق، لكنه وقت مناسب لمراجعة حماية بيانات التقارير الرقابية وخطط استمرار العمل عند تعذّر إحدى قنوات الإبلاغ.

وعلى المؤسسات التي ترفع بلاغات إلى FinCEN، مباشرة أو عبر مراسلين أمريكيين، متابعة الإشعارات الرسمية والتأكد من الأطراف المقابلة مما إذا كانت إجراءات الإبلاغ متأثرة.

ما يجب فعله الآن

1. التواصل مع البنوك المراسلة الأمريكية أو الأطراف المقابلة للتأكد من تأثر أي إجراءات إبلاغ أو تبادل معلومات مع FinCEN.
2. متابعة البيانات الرسمية الصادرة عن FinCEN وأي إرشادات موجهة للجهات المبلِّغة.
3. مراجعة ضوابط الوصول والتشفير للأنظمة التي تخزّن أو تنقل بلاغات الأنشطة المشبوهة والتقارير الرقابية الأخرى.
4. التأكد من أن إجراءات استمرارية الأعمال تغطي تعذّر توفر الجهة الرقابية أو قناة الإبلاغ مؤقتاً، بما يتوافق مع متطلبات استمرارية الأعمال لدى ساما.